محافظ عدن ورئيس الحكومة

فتاح المحرمي

محافظ العاصمة عدن أحمد لملس اتخذ قرار إيقاف التوريد للبنك المركزي، بعد تنصل الحكومة من واجباتها وعدم توفير وقود محطات كهرباء عدن.

وسيلة الضغط هذه سبقتها تصريحات للنائب المحرمي بشأن إخلال رئيس الوزراء بالمهام الوظيفة.

رئيس الحكومة حاول التبرير بخصوص الوقود بكذبة تاريخية تضاف إلى قطار بن دغر والكهرباء بالطاقة النووية حق الراحل عفاش.

اجتماع مجلس القيادة الرئاسي بالأمس أتى كنتيجة لتلك التطورات، وكان التوجيه ملزم للحكومة بتوفير الوقود، و ا لمحا فظ بإعادة التوريد، أي أن الالتزام مطلوب من الطرفين.

معلوم أن السياسة هي فن الممكن (المتاح)، ومن الضرورة أن يكون السياسي مرنا حتى لا ينصدم بالواقع المشروع.

ولهذا لا يعني قرار إعادة التوريد تراجعًا للمحافظ، حيث أنه التزام مرتبط بتلبية الحكومة للمطالب، ناهيك عن أن مجرد استجابة مجلس القيادة الرئاسي يعد أمرا إيجابيا.

وجهة نظري أعلاه تخص الثنائية الجدلية والتي يحاول البعض تفسيرها في غير محلها، ولا يعني تبرئة الحكومة من الفشل والفساد والتنصل عن أداء الواجب، ومعالجة وضعها الحالي لا يقتصر على إبعاد رئيس الوزراء وتعيين بديلاً عنه وإنما يحتاج إلى تغيير جذري وشامل في الحكومة وإصلاح منظومتها، وتفعيل الرقابة عليها ومحاسبة من يتورط فيها بالفساد عبر السلطات التشريعية والقضائية.

وهنا أشير إلى أن الإصلاح لا يعني التخلي عن حق أبناء الجنوب وقضيتهم والحامل السياسي الانتقالي، ولكنه يمهد الطريق نحو إنجاز الهدف وبناء الدولة الجنوبية الفيدرالية من خلال الممر المشروع.

الرويبضة وما أدراك ما الرويبضة!

عبدالعزيز الدويلة

قال رسول الله (ص): "تكثر الرويبضة في آخر الزمان".. قالوا : يا رسول الله من هم الرويبضة؟.. قال: الناس التافهون الذين يتحدثون في أمور الناس العامة ويتولون شؤون العامة فهم السفهاء والتافهون".

نشهد أو نلاحظ من قول رسول الله (ص) أن حقيقة ما قاله الرسول فعلا يحدث الآن وفي هذا الزمن، فقد كثر الفاسدون والسفهاء في مؤسسات الدولة وأركان السلطة وأصبحوا لا يعملون بروح الجد والنوايا في إصلاح الأمور بل تجدهم يتحدثون أكثر مما يفعلون.

الفساد قد عم وانتشر في البلاد والعباد ولم يجد المرء متنفسًا طبيعيًا يخرجه من دوامة الأوضاع الملوثة والأزمات التي لا تنتهي ولا تجد من يدفع الأمور والمعالجات إلى المستوى الإيجابي في تحسين الخدمات لتثبيت دعائم النظام والقانون وإيقاف أو منع السفهاء والتافهين من تولي مهام قيادية في السلطات المحلية والتشريعية أو الأمنية والتعليمية والصحية، وهكذا ينبغي أن يحارب ويكافح المواطن والرجل الشريف والنزيه كل هذه الأشكال التي فعلا قد ظهرت خلال هذه المرحلة الراهنة.

لقد حان الأوان بوضع هيكلة تشكل كافة (العفاريت) في دوائر ومؤسسات الدولة، فهؤلاء هم الكارثة على المجتمع الذين يشكلون سرطانًا مستشريًا في مفاصل الدولة، لذا ينبغي هيكلتهم واستئصالهم من الجذور حتى لا تنمو مجددا ويكون مجتمعا خاليا من الرويبضة والفساد.

حكم الجنوب لذاته قبل التسوية مهمة وطنية

صالح شائف

خياران لا ثالث لهما أمام شعبنا الجنوبي العظيم، فإما مواصلة نضاله وثباته على ذات الطريق ونفس المسار الذي رسمته دماء عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى، وعمدته عذابات ومعاناة وآلام شعبنا غير المسبوقة في كل تاريخ حياته خلال عقود ثلاثة، أو القبول بمشاريع التسوية الغامضة المؤجلة التي يتم البحث عن كيفية الوصول إليها إقليمياً ودولياً، ويتم تسويقها بحماس من قبل بعض الأطراف اليمنية ولأسباب ودوافع تخصها وتنطلق من أجنداتها ونظرتها الخاصة لعملية التسوية وهي المحكومة (بالمرجعيات الثلاث) التي ما زالت متمسكة بها، رغم تجاوز الزمن والأحداث و ا لمعطيا ت لها ومنذ زمن بعيد.

وحتى يتم الوصول إلى عملية تسوية سياسية شاملة، وهو أمر نعتقد بأنه مستبعد حدوثه قريباً، فإن على الجنوب وأهله البقاء لفترة قادمة في دائرة الجحيم المضروبة حولهم بإحكام، وبخبث ولؤم شديدين، ولأهداف باتت معروفة لشعبنا، والتي فرضت عليه ويعيشها حتى اليوم وأصبحت جحيماً لا يطاق احتماله، وهو أمر لم يعد ممكناً القبول باستمراره وتحت أي ظرف من الظروف، ولن يحدث التغيير المطلوب ما لم تتغير وعلى نحو سريع تركيبة (الشرعية القائمة) وفي كل هياكلها ومفاصلها، ومحاسبة كل من تسبب في جرائم التعذيب الجماعي بحق أبناء شعبنا، وبما يمكن الجنوب كذلك من إدارة شؤونه العامة بنفسه، وهذا حقه المشروع والطبيعي والمنطقي في هذه المرحلة الانتقالية المؤقتة.

فعبر ذلك وحده فقط يمكن له الذهاب مطمئناً ولو بالحد الأدنى إلى طاولة التسوية المرتقبة، ويكون بمقدوره الحضور وعلى قدم الندية والمساواة مع غيره إلى تلك التسوية، ويستطيع أيضاً من عرض وتقديم الإطار الخاص بقضية شعب الجنوب وبلورته والدفاع عنه وبمسؤولية وطنية وتاريخية.

ما بين التسوية والهيمنة

باسم فضل الشعبي

يتحدث كثير من سفراء ووزراء الدول الراعية، ودول المجتمع الدولي، أن التسوية السياسية في اليمن هي الحل الوحيد لمعالجة الأزمة التي يعيشها البلد منذ نحو تسع سنوات، وكان آخر المتحدثين هو اللورد طارق أحمد، الوزير البريطاني لشؤون الشرق الأوسط، والذي قال إن التسوية السياسية هي السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل في اليمن، ومعالجة الأزمة الإنسانية، بحسب ما نقل عنه موقع "عدن تايم" الإخباري.

لكن في الواقع يبدو أن جماعة الحوثي لا تريد أن تفهم مثل هذه الإشارات، ولم تسلم حتى الآن بكل الجهود الدولية والإقليمية لتحقيق السلام والذهاب لمفاوضات ندية لحل الملف السياسي، إذ نفاجأ كل يوم بتحركات جديدة من قبلها على الأرض لتوسيع رقعة الحرب، ومفاقمة سوء الأوضاع الناتجة عنها، فخلال الأيام الماضية عززت قواتها بشكل كبير على الحدود مع الجنوب، كما قامت بنصب قواعد صواريخ بالستية في الحدود مع جبهة كرش بمحافظة لحج، في مسعى يكشف أن الجماعة لا تريد تسوية سياسية مع الجنوب، ولا مع المجلس الرئاسي، ولا تريد سلام، وان كل ما تريده هو الاستمرار في الحرب في محاولة لفرض أمر واقع جديد على الارض، لاسيما في الجنوب، يحقق نزعة الهيمنة التي جبلت عليها قوى الهضبة الشمالية في التعامل مع الجنوب.

هذا التصعيد الحوثي المستمر دون توقف قابلته تحركات جنوبية خلال الايام الماضية لتعزيز القوات المسلحة الجنوبية ووضعها على أهبة الاستعداد والتأهب لأي هجوم مضاد أو تحرك باتجاه المناطق الجنوبية المحايدة للشمال، وهذا ما خلص إليه اجتماع عقده نائب رئيس المجلس الانتقالي اللواء أحمد سعيد بن بريك مع القيادات الأمنية والعسكرية الجنوبية خلال اليومين الماضيين.

إن ما يحدث يبدو أنه في الأساس حالة من التخادم بين أطراف شمالية عدة، طرف يعمل على إضعاف الجنوب من الداخل من خلال افتعال أزمة الخدمات وأزمة العملة وتصفير البنك المركزي، لإثارة حالة من الاضطرابات والفوضى في عدن، وطرف اخر يحشد على الحدود الجنوبية في ما يشبه تسعير حرب جديدة ضد الجنوب في محاولة لاحتلاله بالقوة العسكرية بدل الذهاب الى تسوية سياسية يطالب بها ويدعمها كل العالم.

من هنا يتأكد لنا أن معظم القوى الشمالية ليست مع التسوية السياسية وحل ملف الجنوب سلميا، وانما مع استمرار محاولة تركيع الجنوب والهيمنة عليه من جديد، ولنا أن نتوقف ايضا أمام حالة النزوح المهول والمستمر للسكان من الشمال إلى عدن وباقي مدن الجنوب، والذي لم يتوقف منذ تسع سنوات، وبدون تنظيم وترتيب وفلترة، وهو في الواقع ما يجعل كثيرون يشككون في أن المسألة قد تكون ليست كلها بدوافع إنسانية بحتة، بقدر ما هو عمل مدروس ومنظم وبدوافع كثيرة، ومن غير المستبعد أن يكون للحوثي يد فيه، وهذا بدوره يضع الأجهزة المختصة أمام مسؤوليات كبيرة، للقيام بمهامها ودورها للحفاظ على سلامة الناس، وسلامة المجتمع، والحفاظ على أمن الدولة قبل كل شيء.

هذا التحشيد والحشود باتجاه الجنوب يجعل الحديث عن الوحدة مفروغ من مضمونة مادامت العوامل التي ترتكز عليها قوى الشمال ليست قائمة على حسن النوايا، وعلى تصحيح أخطأ الماضي التي وقعت فيها، وانما إعادة إنتاج الماضي بصورة ابشع مما كان، والمؤشرات كثيرة .

ومن هنا أعتقد أن الجنوبين سوف يدفعهم ذلك للاستمرار أكثر في خطواتهم السياسية لاستعادة دولتهم بكل الوسائل والطرق، وتولي إدارة شؤون الدولة من الآن بأنفسهم لسد جميع الثغرات التي يمكن أن تضعف تماسك الجبهة الداخلية للجنوب في مواجهة هذا التحشيد الحوثي ، في مقابل فشل الحكومة الشرعية في إصلاح الاوضاع المتردية، والتي تقود إلى أضعاف الجنوب من الداخل عبر ورقة الاقتصاد والخدمات والعملة وغيرها، وهو ما يجعله مهددا بالسقوط مجددا في براثن قوى الهيمنة التي تكفر بالدولة والشراكة الوطنية.

ومن خلال هذه المعطيات فإنه ينبغي على العالم أن ينظر لما يحدث بواقعية وإنصاف، فلا مؤشرات إيجابية تدل على التسوية من دون ضغط دولي مكثف وقوي، وانما هناك مؤشرات كثيرة تدل على المحاولات القائمة على استهداف الجنوب والهيمنة عليه من جديد، وهذا بدوره سيقود البلد إلى حرب جديدة لا سمح الله، لأن الجنوب في الواقع لن يظل مكتوف الأيدي، فهو مستعد لكل الاحتمالات، وإفشال كل المؤامرات التي تطبخ هنا وهناك.